الفصل الثالث

طبيعة ووظائف النظام الاقتصادى

يتميز المجتمع الذى نعيش فيه اليوم بالأهمية الكبيرة للأجهزة والمؤسسات التى يقوم عليها أركان هذا المجتمع والتى تؤثر بدرجة كبيرة على سلوك الأفراد وكان من نتيجة وجود درجة عالية من العلاقات التبادلية بين الأفراد ، وكذلك كنتيجة لاعتماد كل فرد على تصرفات الآخرين من ناحية رفاهيتهم ، نمو تنظيم فى غاية الاتقان يضمن للمجتمع التكامل فى تصرفات الأفراد من حيث علاقتهم بعضهم ببعض ، وذلك نظراً لأن الحياة الحديثة قد اختلفت عن الحياة فى المجتمع البدائى الذى كانت فيه كل أسرة أو مجموعة أفراد تقوم على الاكتفاء الذاتى ، كما كانت فيه رفاهية كل فرد مستقلة عن رفاهية الآخرين .

ففى الحياة الحديثة لا يمكن لأى فرد أن يعيش مستقلاً عن الآخرين ، ولم يعد كل فرد يعيش على الاكتفاء الذاتى وإنما تشابكت العلاقات بعضها ببعض وأصبح لكل فرد في المجتمع عمل معين يكمله عمل شخص آخر .

وإذا كانت الحياة الحديثة تميزت بما يسمى بحرية الاختيار ، فإن هذه الحرية ليست مطلقة . فإذا كان كل فرد حر فى أن يعمل أو لا يعمل ، وإذا كانت لا توجد قوانين تجبر أى فرد على أن يعمل أجيراً عند شخص معين ، فإن الوسيلة الوحيدة كى يعيش ويحصل على رزقه هو أن يعمل كذلك إذا لم يكن لديه مورد آخر يكفل له حياة مستقرة سعيدة .

إذن الحرية الموجودة فى هذا المجتمع هى حرية نسبية ، مقيدة إلى حد كبير بالأجهزة والتنظيمات التى يقوم عليها المجتمع ، ولذلك أشار أحد الكتاب إلى هذه التنظيمات الاجتماعية بأنها " النماذج التى يتشكل فيها سلوك الأفراد [1] .

١ - التنظيمات الاقتصادية :

أشرنا أن المجتمع الحديث يقوم على تنظيمات معينة . فما هى هذه التنظيمات؟

---

[1] Due & Clower Intermediate Economic Analysis 4th Edition. 961 p. 3

تنقسم التنظيمات الاجتماعية فى أى مجتمع إلى عدة تقسيمات يمكن أن نذكر منها التنظيمات الدينية ، والتنظيمات الأسرية ، التنظيمات السياسية ، التنظيمات الاقتصادية وما إلى غير ذلك .

هذا التصنيف ما هو إلا مجرد تصنيف ظاهرى لا يمكن فصل بعضها عن بعض فصلاً تاماً ، لأن كلا منها يكون قاعدة أو غطاء للتنظيمات الأخرى . فلا يمكن أن يكون هناك نظام للأسرة ما لم يستند على قواعد من الأخلاق والدين . وكذلك لا يمكن لأى فرد أن يباشر حياته المعيشية إلا إذا كان هناك نظام سياسى معين يرسم له الخطوط العريضة لحياته .

ومع ذلك فكل نوع من هذه التنظيمات له خصائص معينة ، وله مظاهره الخاصة به ومن بين تلك التنظيمات سنهتم فى دراساتنا هذه بالتنظيمات الاقتصادية ، وهى التى تتعلق بحياة الأفراد من ناحية الإنتاج والاستهلاك . هذه التنظيمات هى التى يمكن أن تستخدم الموارد الاقتصادية بواسطتها فى إشباع الحاجات .

فإذا كانت السلع (وهى الأشياء المادية القادرة على إشباع حاجة ما) . موجودة بوفرة كبيرة كالهواء مثلاً ، فلن تكون هناك حاجة لتنظيمات اقتصادية ، لأن كل الحاجات ستشبع دون مجهود كبير ومهما استعمل الفرد قدراً كبيراً منها فإنها لن تؤثر فى الكمية الكلية الموجودة من هذه السلعة . ومع هذا فلن تكون هناك سلعة نادرة لأنه لن تكون هناك حاجة غير مشبعة .

ولكننا نعيش فى عالم دائب الحركة بدأ يضيق بسكانه ومطالبهم غير المحدودة فالموارد لم تعد متوفرة ، وإنما أصبحت نادرة بالنسبة للطلب عليها ومن ثم فقد نشأ تعارض فى المصالح على امتلاكها ، كل يحاول أن يظهر بهذه الموارد ، وتحول التعارض فى المصالح إلى نوع من الصراع بين القوى والضعيف . ومن هنا كان لابد من إيجاد نظام للرقابة على هذه الموارد والتصرف فيها .

وإذا كان كل فرد يمكنه أن يشبع حاجاته بالحصول عليها مباشرة ، وبمجهوده الخاص فإن هذه التنظيمات سيكون أثرها قليلاً نسبياً فى حياة الإنسان ، ولكن الحياة العصرية أصبحت تتميز بارتفاع درجة التخصص ، وأصبح كل فرد يقوم بعمل معين مقابل دخل معين ، كما أنه أصبح قادراً على شراء ما يلزمه بواسطة هذا الدخل . ومن هنا كان هذا النظام أكثر تشابكاً من الحياة فى العصور القديمة ولكى يعمل هذا النظام الحديث المتشابك الأطراف كان من الضرورى تواجد

جهاز آلى دقيق ينظم استخدام الموارد المحدودة ويوازن بينها وبين الحاجات العديدة التى يريد الأفراد إشباعها عن طريق إيجاد سلم التفضيل.

ودراسة هذا النظام وعمل الأجهزة المختلفة لعمل التوازن بين الحاجات والموارد هى التى تكون لنا علم الاقتصاد ، كما سبق وأشرنا إلى ذلك فى علم تعريف الاقتصاد.

٢ - حاجات الإنسان :

أساس النشاط الإنسانى هو وجود حاجات للأفراد. فالأشخاص يولدون ولديهم رغبات أساسية معينة. وأول ما يحتاج الإنسان بعد ولادته هو الطعام وهو يظل محتاج إلى الطعام لأنه ضرورى للحياة من ناحية ، ولأن الإنسان يجد متعة فى الطعام من ناحية أخرى ، كما أنه يريد أن يبعد عن نفسه ما يجلب لها الضرر كتجنب البرد القارس والحر الشديد ، وكذلك يريد لنفسه الأمان ، أى ضمان استمرار الحصول على وسائل إشباع الحاجات التى اعتاد عليها. كما أن الإنسان خلق بطبيعته محباً للتميز ، يريد أن يتميز على الآخرين فى المأكل أو الملبس أو المسكن أو العمل.

وأنواع الاختيار التى يقوم بها الإنسان مهما كانت كثيرة ، فإنها تتحدد بعادات وتقاليد المجتمع الذى يعيش فيه ، وبعض أنواع الاختيارات يقرها القانون وبضعها لا يقره فتعتبر ممنوعة قانوناً.

فالملابس التى يرتديها الشخص مقيدة بالعرف والتقاليد ، وأنواع الأطعمة التى يتناولها ووسائل التسلية وما إلى غير ذلك كلها وإن كانت تبدو لنا شخصية محضة فإنها لا تخلو من القيود التى يفرضها المجتمع.

وعلى هذا فإن حرية الاختيار كثيراً ما تكون ظاهرية ، ولم تعد تتأثر بالثقافة العامة فى المجتمع فحسب وإنما أصبحت تتأثر أيضاً بالضغوط التى يمارسها المنتجون عن طريق الحملات الإعلانية لحمل المستهلكين على تفضيل سلعة دون أخرى.

٣ - وسائل إشباع الحاجات :

يمكن إشباع الحاجات الإنسانية بإحدى وسيلتين : السلع أو الخدمات وتتميز السلع والخدمات متى كانت قادرة على إشباع الحاجات بأنها نافعة.

وهناك عدد ليل من السلع والخدمات يعرف باسم السلع والخدمات الحرة . وهى التى توجد بكميات كثيرة فائضه عن حاجة الناس مثل طلبوهم . ولذلك فإنهم يحصلون عليها بدون ثمن . ولكن أغلب هذه الأشياء لا توجد إلا بقدر محدود بالنسبة للطلب عليها فأغلب السلع الاستهلاكية مثلا (وهى التى تشبع حاجة مباشرة) لا توجد فى الطبيعة بوفرة لا من حيث الكمية ولا الزمان ولا المكان ، ولا من حيث الشكل مثل هذه السلع يطلق عليها السلع الاقتصادية .

وهناك سلع لا تشبع حاجات الأفراد مباشرة ، وإنما تشبعها بطريق غير مباشر وهى تسمى بالسلع الإنتاجية . والوسائل التى تستخدم لإنتاج هذه السلع يطلق عليها عوامل الإنتاج .

ويمكن تقسم عوامل الإنتاج إلى ثلاث مجموعات رئيسية :

١- الموارد الطبيعية .

٢- العمل .

٣- السلع الرأسمالية .

ويمكن إيضاح هذه العوامل بإيجاز :

أولا : الموارد الطبيعية

هى كل السلع الاقتصادية التى تستخدم فى الإنتاج والتى توجد فى الطبيعة مباشرة كالأرض التى تستخدم فى إنتاج إى محصول معين ، والمعادن الموجودة فى باطن الأرض ، ومساقط الأنهار التى يمكن الاستفادة منها فى توليد الطاقة والبحار والأنهار التى تستخدم فى الملاحة والزراعة وكذلك المناخ الذى يتمتع به البلد .

ثانيا : العمل

يندرج تحت هذا الإسم كل النشاط الإنسانى المستخدم فى الإنتاج . وطبيعة خدمات العمل لا يحكمها العائد من المقدرة الإنسانية للمجتمع فحسب ، وإنما أيضا تتحدد بالمهارات التى يحصل عليها أفراد المجتمع .

ولأغراض التحليل الاقتصادى جرى العرف على التمييز بين مجرد العمل الروتينى وبين القيام بالنشاط التجارى او الصناعى الذى يتميز بإصدار قرارات فى ظروف لا يمكن التأكد فيها بالمستقبل واطلق على النوع الأول اصطلاح العمل .

والنوع الثانى اطلق عليه اصطلاح التنظيم ، ويمكن تمييز المنظم فى المشروعات الصغيرة ، ولكن يتعذر تمييزه بدقة فى المشروعات الكبيرة.

ثالثاً : السلع الرأسمالية

هى كل السلع المادية التى ينتجها الإنسان لاستخدامها فى الإنتاج كالآلات والقاطرات والجرارات وهكذا ... وبعض هذه السلع يعمر لسنوات عديدة وبعضها الآخر يستخدم مرة واحدة فى العملية الإنتاجية.

وتبعاً لذلك تصنف السلع الرأسمالية إلى رأس مال متداول ويندرج تحته المواد الخام والوقود وكل ما يستخدم فى العملية الإنتاجية مرة واحدة ، أو لفترة قصيرة قد تكون سنة عادة ، ورأس مال ثابت أو المعدات الرأسمالية وهى التى تعمر لفترة طويلة نسبياً. وهناك اصطلاح رأس المال النقدى ولكن هذا لا ينظر إليه على أنه عامل متميز من عوامل الإنتاج أو كسلعة ، وإنما هو وسيلة يمكن بواسطتها الحصول على العوامل الأخرى.

٤ - وظائف النظام الاقتصادى :

يقوم النظام الاقتصادى بعدة وظائف منها إيجاد الحوافز والتنسيق بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

١ - إيجاد الحوافز

من المهام الأولى للنظام الاقتصادى توفير قدر كبير من الحوافز للقيام بالإنتاج ، ففى الاقتصاد البسيط الذى لا يوجد فيه تبادل أو تقسيم عمل ، لا نجد لمشكلة الحوافز أثراً ذى بال. فطالما أن الأفراد ينتجون السلع لاستهلاكهم المباشر فمن الواضح أن لهم حافزاً داخلياً للقيام بالإنتاج. أما فى المجتمع المعقد الذى يتميز بالتخصص على مدى واسع فإن مشكلة الحوافز تكون أكثر تعقيداً. فى هذا المجتمع لابد أن تكون هناك حوافز لكى يقوم الفرد بإنتاج ما يشبع حاجاته مباشرة. كما أنه لابد أن تكون هناك بواعث أخرى تغرى أصحاب عوامل الإنتاج للتخلى عنها أن تأخيرها للذين يقومون بالإنتاج.

٢ - التنسيق بين الأنشطة الاقتصادية :

الوظيفة الثانية للنظام الاقتصادى هو إيجاد التنسيق والرقابة على نشاط الأفراد فى داخل النظام وهذا يعنى :

أولاً : لابد من وجود وسائل لتحديد أنواع السلع التى ينبغى ان تنتج. فعوامل الإنتاج يمكن استخدامها فى أكبر من غرض فمثلاً الحديد الخام يمكن ان نستخدمه فى إنتاج السيارات ، أو فى القضبان الحديدية ، أو الغسالات ، أو مشابك الورق أو أشياء كثيرة أخرى. والقوى المحركة يمكن إستخدامها فى أكثر من غرض وهكذا.

ومن هنا كان لابد من وسيلة لاختيار أى السلع تنتج وتحديد الكمية المنتجة منها طالما أن الموارد محدودة والاستعمالات البديلة كثيرة.

ثانياً : لابد من إيجاد وسيلة لاختيار أفضل الطرق التى تستخدم بها هذه الموارد ، فحيث توجد أكثر من طريقة لإنتاج سلعة معينة ، فلابد أن يكون هناك نظام للمفاضلة بين الطرق المختلفة ، فمثلاً يمكن أن نقرر هل يستخرج الفحم بالطرق اليدوية أم بالآلات ؟ وهل تسير القاطرات بالديزل أم بالفحم ، وهل يركز الإنتاج فى منطقة واحدة أم فى مناطق متعددة وهل يركز الإنتاج فى يد منتج واحد كبير أم يوزع بين عدد من المنتجين الصغار ، وما هو نوع التنظيم الإدارى الذى يتبع فى المؤسسة.

ثالثاً : طالما أن العرض أقل من الطلب ، ونظراً لتفاوت القوى الاجتماعية فى أى مجتمع فإن الرقابة حينئذ تكون ضرورية لحسن إستخدام الموارد ولضمان العجالة فى التوزيع.

هذه الوظائف وإن كانت تتم داخل النظام الاقتصادى ، فإن الشكل الصحيح الذى تتم به إنما يتوقف على شكل هذا النظام.

وهناك نوعان رئيسيان من الأنظمة الاقتصادية هما النظام الرأسمالى والنظم الإشتراكية ، وسنتناول كلا منها بشىء من الإيجاز فى هذه المرحلة المبكرة من الدراسة.

أولاً : النظام الرأسمالى

طبيعة النظام الرأسمالى :

الرأسمالية كنظام اقتصادى يتميز بالملكية الخاصة لعوامل الإنتاج ، وبالحافز الشخصى الذى يقوده باعث الربح ، ولهذا فإن أغلب المؤسسات التى توجد فى هذا النظام تتميز بما يلى :

١ - شرعية الملكية الخاصة :

يعترف هذا النظام بشرعية الملكية ، أى بحق التملك لعوامل الإنتاج كالأرض والمعدات الرأسمالية. وفكرة الملكية الخاصة ترد على حق استعمال الملكية ، وحق استخدام الثروة فى الحصول على الدخل.

٢ - وجود المؤسسات الخاصة :

يقصد بوجود المؤسسات الخاصة حق إدارة الإنتاج بواسطة المؤسسات الخاصة إلا فى عدد محدود من الخامات العامة التى يجب أن تكون ملكيتها قاصرة على الحكومة كالمرافق العامة. ومعنى ذلك أنه فيما عدا الخدمات العامة فإن الإنتاج يجب أن يتم مباشرة بواسطة المنتجين الأفراد ، أو بطريق غير مباشر بواسطة المؤسسات.

وللأفراد أو المؤسسات مطلق الحرية فى الحصول على السلع الضرورية ، بشراء أو تأجير وسائل الإنتاج يحدها فى ذلك باعث الربح. وبسبب هذه الحرية ، ولوجود باعث الربح يتميز النظام الرأسمالى بوجود عدد كبير من أصحاب المشروعات الذين يتخذون قرارات فردية بالإنتاج ، فى الطرف الآخر يوجد عدد كبير من المستهلكين الذى يتخذون قرارات فردية أيضاً بالإستهلاك.

ويتم التبادل بين المنتجين والمستهلكين فى السوق.

٣ - الرقابة على النظام الاقتصادى بواسطة جهاز الثمن :

وظائف الرقابة التى يقوم بها النظام الاقتصادى تتم عن طريق الآلية فى جهاز الثمن ويقوم جهاز الثمن بتوجيه قرارات الإنتاج فى المسالك المختلفة ، وعن طريق جهاز الثمن أيضاً يمكن المفاضلة بين الطرق الفنية فى الإنتاج والبدائل المختلفة ، وسنأتى بتفصيل أكبر لفكرة جهاز الثمن. أى بالطريقة التى يتم فيها لتوازن بين الموارد النادرة والحاجات المتعددة.

٤ - أهمية المنافسة :

يتميز النظام الرأسمالى بالدور الكبير الذى تلعبه المنافسة ، وهى القوة التى تمنع استغلال الجماعات بعضها لبعض. والمنافسة نوع من الصراع الشريف بين مختلف الأفراد لزيادة رفاهتهم الاقتصادية والاجتماعية. فمثلاً إذا رفعت مؤسسة

أثمان منتجاتها ، وكانت هناك حرية للدخول والخروج من السوق فأنشأت موسسات جديدة تدخل فى الصناعة بما يريد من حجم العرض الكلى فينخفض الثمن . وإذا كانت المؤسسة تدخل السوق بقصد الحصول على أرباح ، فإن النتيجة هى إنخفاض فى الأثمان من ناحية وزيادة قاعدة توزيع الأرباح من ناحية أخرى .

وإذا كانت المنافسة لا تستطيع من الناحية العملية أن تقوم بدورها كاملا فى مجالات الأنشطة المختلفة فإنها ستظل ولا شك قوة لها أهميتها الكبيرة فى توجيه الإنتاج وترشيده وتحقيق الأثمان العادلة .

٥ - تدنى دور الحكومة :

يتميز النظام الرأسمالى بانخفاض دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى ، أى التغيب النسبة للرقابة الحكومية على الأثمان والإنتاج . وفى رأسمالية القرن الماضى لم تكن هذه الرقابة موجودة على الإنتاج الخاص ، كما أن الإنتاج الحكومى نفسه كان فى نطاق ضيق جداً وكان محصوراً فى الدفاع الخارجى والأمن الداخلى . ولكن فى النظام الاقتصادى الحاضر توسعت الرقابة الحكومية إلى مدى أكبر ، وقد إمتدت هذه الرقابة لتنظيم سلوك النشاط الاقتصادى الخاص على أساس أنه فى صالح المجتمع ككل . فقد أخذت الحكومات فى منع الاحتكار أو انتشاره لكى تمنع إستغلال المستهلكين كما وضعت القوانين التى تنظم العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال ، كما أخذت الحكومات فى القيام ببعض الأنشطة الاقتصادية فقامت بدور المنتج لسلع معينة ولكن ليس بقصد الربح فى النظام الرأسمالى وإنما لحماية المستهلكين أو لتأمين استمرار الخدمة لخدمات المرافق العامة والدفاع وفى بعض الأحيان تضطر الحكومة للقيام بهذه الخدمات بسبب ارتفاع التكاليف كإنشاء الطرق العامة والقيام بصيانتها .

وفى أحيان أخرى تتدخل الحكومة لتمنع إنتاج أو تداول سلعة معينة إذا كانت ترى فيها إضراراً بالصحة العامة .

ويتمتع أصحاب المشروعات فى النظام الرأسمالى بالحرية فى :

١ - البدء بأى نشاط أو إنهاؤه .

٢ - حرية استخدام الطريقة المناسبة فى الإنتاج .

٣ - تحديد الأثمان إلا فى أحوال خاصة .

٤- الحصول على عوامل الانتاج من اى مصدر كان ودفع الثمن الذى يتفق عليه الا فى حدود معينه كما هو الحال بالنسبة لأجور العمال حيث يكون هناك حد أدنى.

٥- حرية إنتاج أى سلعة إذا لم تكن ضارة بالمجتمع.

هذه الظواهر التى أشرنا إليها فى سياق الكلام عن طبيعة النظام الرأسمالى وهى شرعية الملكية، ووجود المؤسسات الخاصة، ودور جهاز الثمن وأهمية المنافسة وتدنى دور الحكومة، ينظر إليها على أنها المميزات الأساسية للنظام الرأسمالى. ولكن مدى توافرها فى بلد معين، والصيغة التى تطبق بها، من حيث طبيعة المنافسة ودرجة تدخل الحكومة فى الأثمان والإنتاج وكمية الإنتاج الحكومى المباشر وما إلى غير ذلك تختلف بدرجة أساسية باختلاف المكان والزمان. فالاقتصاد الأمريكى وإن كان مثالاً تقليدياً للنظام الرأسمالى بكل خصائصه فقد ذهب إلى مدى أبعد فى التدخل فى القرن الحالى عن القرن الماضى وبعد الحرب العالمية الثانية ظهر اتجاه وضح فى أنحاء العالم لتدخل الحكومات فى النشاط الاقتصادى بحيث لم النظام الرأسمالى قائماً بخصائصه السابقة.

٦ - جهاز الثمن كوسيلة للرقابة على عمل النظام الرأسمالى :

النظام الرأسمالى الذى قلنا عنه أنه يتفاعل ذاتياً لابد وأن يشتمل على أداة تقوم بتنسيق تصرفات الأفراد فيه وتعمل على تحقيق التوازن بين قوى العرض والطلب والأداة التى تقوم بهذه الرقابة هى جهاز الثمن.

١ - فجهاز الثمن يقوم بعملية اختيار السلع التى تنتج، ونوع المنتجات. أى أنه يحدد لنا الحالة التى يمكن بها تخصيص الموارد الإنتاجية فى إنتاج السلع والخدمات الأكثر إلحاحاً للمجتمع.

فالمؤسسات لا يمكنها أن تحقق الأرباح إلا إذا استطاعت أن تبيع المنتجات بثمن أعلى من متوسط تكاليف إنتاجها. أى أن الثمن يجب أن يكون بقدر أكبر مما يدفع لعوامل الإنتاج، ومن هنا نجد أن الإنتاج يرتبط بالسلع التى يمكن إنتاجها بثمن يغطى تكاليف إنتاجها.

وفى النظم الاشتراكية يقوم بتوجيه إدارة هذه النظم الجهاز المركزى، ولهذا نجد اختلافاً كبيراً بين دور جهاز الثمن فى النظام الرأسمالى والتوجيه الذى تمارسه

الحكومة فى النظم الاشتراكية. ففى النظم الاشتراكية تتخذ القرارات المتعلقة بالإنتاج بواسطة الأجهزة الحكومية مباشرة وتخصص الموارد الإنتاجية للأغراض التى تعتبر هامة فى نظر الدولة الجماهيرية ، بصرف النظر عن الرغبات النسبية للمستهلكين ، وفى بعض الأحيان لا يشترط أن يكون الثمن أعلى من متوسط التكاليف إذا كان يحقق هدفاً من أهداف الاشتراكية.

٢ - وجهاز الثمن فى النظام الرأسمالى يراقب كذلك اختيار الطرق الفنية للإنتاج ، وطرق تنظيم الإنتاج ، وفى هذه الحالة سنجد أن المنتجين سيختارون الطرق الأكثر كفاية ، أى التى تنتج لهم أكبر كمية من الإنتاج بأقل تكاليف ممكنة ، غير أن هذا يتوقف على اختيار الطرق الفنية وهذا سيدفعهم بلا شك إلى استنباط النسبة الفنية المثالية للمزج بين عوامل الإنتاج أى أن المؤسسة فى ظل النظام الرأسمالى عن طريق جهاز الثمن ستتمكن من اختيار الطريقة التى تحقق لها أكبر ربح ممكن.

٣ - كما أن جهاز الثمن يحدد حجم الوحدة الإنتاجية ، فإذا كان الحجم صغيراً جداً ، أو كبيراً جداً فإن التكاليف ستكون مرتفعة بالنسبة للثمن.

فالحجم الذى يؤدى إلى أقل تكلفة يتحدد بطرق الإنتاج فى الصناعة فكلما ارتفع الثمن شعر المنتج بأن هناك زيادة فى الطلب على هذا النوع من الإنتاج فتتجه الاستثمارات الجديدة إليها ، والعكس عندما ينخفض الثمن.

أى أن جهاز الثمن هو الذى يحدد عدد المؤسسات التى تبقى فى السوق ، وحجم كل مؤسسة ، فالمؤسسات التى تكون تكاليفها مرتفعة نسبياً ، إما بسبب ضعف الكفاية الإنتاجية أو ضيق السوق بالنسبة لتوزيع منتجاتها لن تكون قادرة على الاستمرار فى الإنتاج.

٤ - وأخيراً فإن جهاز الثمن يقوم بدور الموزع الرشيد لعائد عوامل الإنتاج أى أنه يقوم بتوزيع العائد من العمليات الإنتاجية بين مختلف عناصر الإنتاج كل بنسبة إسهامه فى العملية الإنتاجية. فأصحاب عوامل الإنتاج يبيعون خدماتهم ويحصلون على الدخل. وبمقتضى هذا الدخل يشترون السلع بمجرد إنتاجها ، وهكذا تستمر عجلة الإنتاج. وعلى هذا فإن الأثمان النسبية التى تدفع لخدمات عوامل الإنتاج تحدد لنا الطريقة التى يمكن بها توزيع الناتج الكلى بين أصحاب عوامل الإنتاج. فإذا كان أجر العمل أكبر من أثمان الخدمات الأخرى فإن

العمال سيحصلون على نسبة اكبر من الدخل القومي الكلي. وبنسبة ما يحصل عليه العمال من الناتج الكلي يتحدد شكل النظام الاقتصادي. فإذا كان نصيب العوامل الأخرى غير العمل كبيراً فإن النظام يكون رأسمالياً وإذا كان نصيب العمل أكبر كان النظام اشتراكياً.

٧ - النظم الاشتراكية :

من أبرز ما يميز النظم الاشتراكية هو أن أغلب النشاط الإنتاجي تسيره الحكومة بنفسها أو بواسطة جهاز مركزي بدلاً من تركه للمؤسسات الخاصة، وفي هذه الحالة تحل ملكية الدولة محل الملكية الخاصة للعوامل الإنتاج. وعلى هذا الأساس لا تصبح الملكية الخاصة مصدراً من مصادر الدخل للأفراد. وعندما تنتهي الملكية الخاصة كأداة للتملك، ويصبح تسيير دفة الإنتاج بيد الحكومة، وعندما تستبعد حرية الأفراد في إدارة الإنتاج يتوقف عمل جهاز الثمن عن إيجاد التوازن الذاتي الذي كان يقوم به في النظام الرأسمالي. فالحكومة في هذا النظام تقوم بتحديد السلع التي تنتج، وتستنبط الطرق الفنية التي تستخدم في الإنتاج، وتقوم هي بتخصيص العائد من الإنتاج بقرارات إدارية. ومع ذلك فإننا لا يمكن أن نغفل دور جهاز الثمن في تحقيق التوازن بين قوى العرض والطلب حتى في النظم الاشتراكية. لأننا لو أردنا أن نحصل على أكفأ طرق الإنتاج، وإنتاج السلع الأكثر إلحاحاً للمجتمع، فلابد أن يسمح لجهاز الثمن أن يقوم بوظائفه في النظم الاشتراكية بنفس الأهمية التي يقوم بها في النظام الرأسمالي إذا ما تم وضع سلم تفضيل ثابت نسبياً طالما أن التبادل يتم في ظل النظام النقدي.

وفي المجتمع الاشتراكي يتقاضى الأفراد أجوراً نظير خدماتهم. وحيث أن العوامل الأخرى مملوكة للمجتمع ككل، فإن الأجور النقدية تصبح هي المصدر الوحيد للدخل الفردي. فالأفراد الذين يحصلون على الأجور سيشترون السلع التي تنتجها المؤسسات الحكومية التي تباع بثمن نقدي كما هو الحال في النظام الرأسمالي. وهنا تضع الأجهزة الحكومية الأثمان بمعرفتها عند المستوى الذي يحقق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي. ويجب أن يصل الإنتاج إلى ذلك الحجم الذي يخفض التكاليف إلى أقل حد ممكن، ويؤدي في نفس الوقت إلى التعادل مع الثمن الموضوع بواسطة الحكومة. وبهذه الطريقة يمكن أن تطمئن الحكومة إلى أن الإنتاج يتم وفقاً لرغبات الجماهير.

٨ - النظام الاقتصادى المختلط Mixed Economy

هذا النظام يجمع بين الحرية والتوجيه الكاملى. وفى ظل هذا النظام يتم حل المشكلة جزئياً عن طريق جهاز الثمن ، وجزئياً عن طريق إدارة التخطيط المركزية.

وهذا النظام لا يلغى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلغاءاً تاماً كما أنه لا يهدف إلى تركيز وسائل الإنتاج كلها فى يد القطاع الخاص ، وإنما الهدف منه هو ترك الحرية للمشروعات الخاصة فى إدارة الإنتاج مع العمل على منع قيام الاحتكارات الكبيرة وذلك عن طريق الرقابة التى تستهدف ضمان مصلحة المنتج والمستهلك على قدم المساواة.

وميزة هذا النظام التخلص بقدر الإمكان من الصعوبات التى تواجه الإدارة المركزية فى الاقتصاد الاشتراكى.

ويعتبر هذا النظام تطويراً للنظام الموجه توجيهاً كاملاً ، بحيث يتخلص من العيوب التى يمكن أن توجه إلى هذا النظام من ناحية سوء إدارة القطاع العام كما أنه يتخلص أيضاً من عيوب النظام الرأسمالى فى استغلال العمال ، وسوء استخدام الموارد الاقتصادية ، ويتيح مرونة أكبر للنشاط الاقتصادى.